

شريك فى المشروع القومى
لتوصيل الغاز

الأهرام
غاز

الغاز الطبيعي مستقبل مصر



لأول مرة في مصر فروع الخدمة الإلكترونية من البنك الأهلي المصري

الأهلى
NBE
e-branch



خدمة مصرفية مبتكرة

نرحب بكم في فروع البنك الأهلي المصري للخدمة الإلكترونية على مدار ٧ أيام في الأسبوع - من ١٠ صباحاً حتى ١٠ مساءً

الآن بسيتى ستارز و بوينت ٩٠ و مول العرب و سيتى سنتر الإسكندرية



للاستعلام اتصل بـ

19623

www.nbe.com.eg

مع خدمة الأهلي نت معاك في أي وقت ... و أي مكان

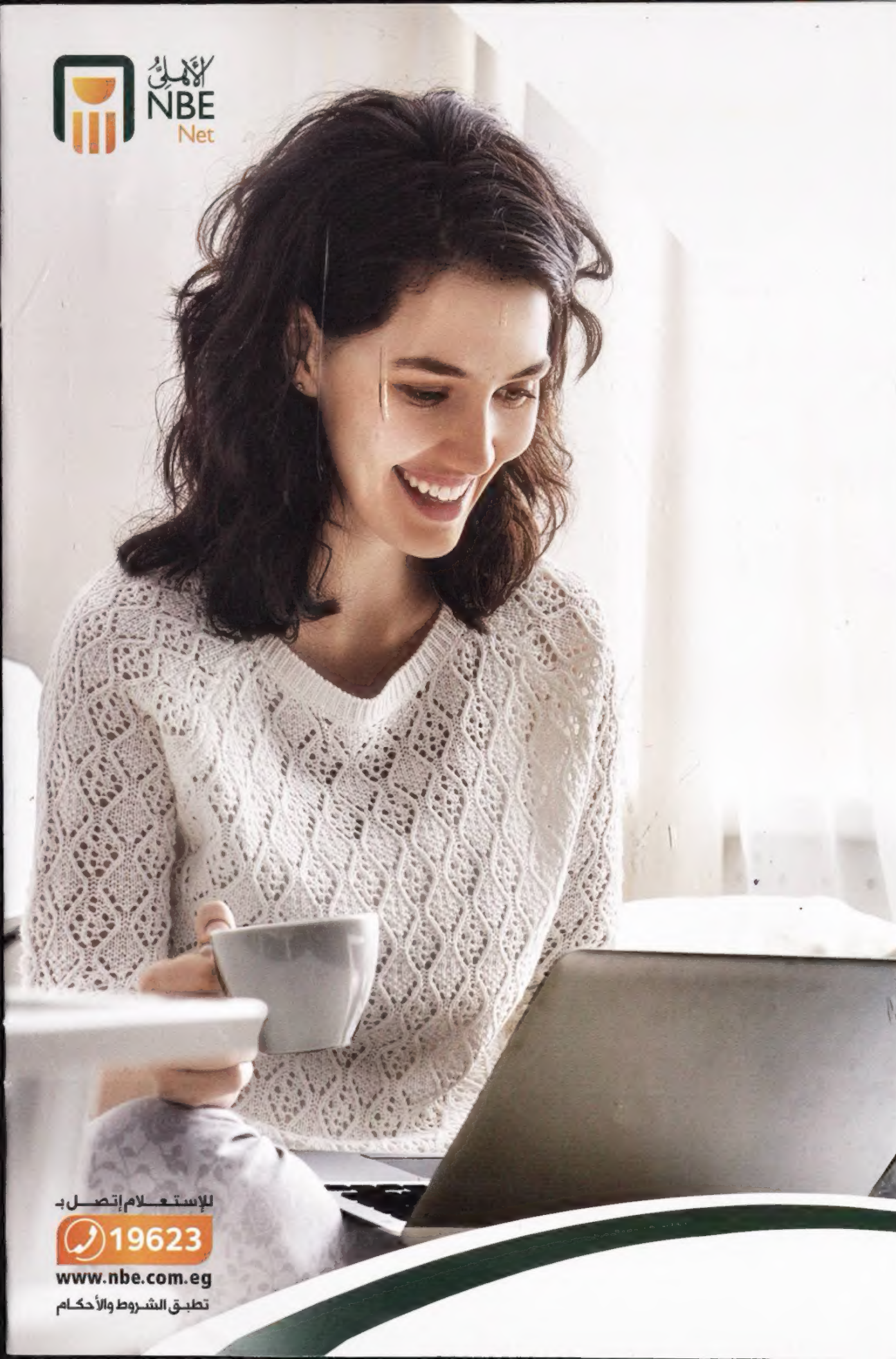
شراء شهادات و ربط ودائع
سداد بطاقات إئتمان
فتح حساب فرعي
تحويل بين حساباتك
تحويل لحسابات الآخرين
داخل أو خارج البنك ... و المزيد



البنك الأهلي المصري

NATIONAL BANK OF EGYPT

بنك أهل مصر



للإستعلام إتصل بـ

19623

www.nbe.com.eg

تطبق الشروط والأحكام

رئيس مجلس الإدارة
عبد المحسن سلامة
رئيس التحرير
خليفة أدهم

المحرر المسئول
جمال فاضل

نائب مدير التحرير للشئون الفنية
أحمد نصر

مدير الإعلانات
حسام عارف

Tel.

01001720725
25795366

تصميم الماكيت الأساسي: أحمد نصر

للحصول على النسخة الإلكترونية من ملحق الأهرام غاز يرجى
التوصل من خلال زيارة الموقع على الرابط الآتي:
www.ik.ahram.org.eg

للمقترحات حول ملحق الأهرام غاز يرجى التواصل من خلال
البريد الإلكتروني:
ik@ahram.org.eg

الآراء الواردة بالملحق تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تمثل
بالضرورة وجهة نظر مجلة الأهرام غاز

يصدره:

الاقتصاد

صدر العدد الأول ديسمبر 1950 برئاسة تحرير
د. بطرس بطرس غالي



07

110 ملايين دولار
وفرا شهريا في فاتورة استيراد
البوتاجاز عام 2022



08

67 مليار جنيه
تسهيلات جديدة خلال عام 2019
لـ 410 حالات تحت الدراسة والموافقة والتفعيل



12

154.2 مليون دولار
استثمارات بريتش بتروليوم وأباتشي
للتوسع في استكشاف الغاز في
الصحراء الغربية وخليج السويس



14

3 اتفاقيات
لتوصيل الغاز تصعد بمحفظة «التنمية
الصناعية» تحت المليار جنيه

تتضمن الغاز الطبيعي ووقود الطائرات والسفن

690 مليون دولار زيادة 3 أشهر في صادرات المنتجات البترولية و450 مليون في وارداتها

تتراوح بين 1 - 1.5 مليار جنيه

مخصصات الدعم في موازنة 2020/2019 قوة دفع للمشروع القومي للغاز

يرجح ان تزيد مخصصات دعم توصيل الغاز الطبيعي للمنازل بين 1 - 1.5 مليار جنيه في موازنة 2020/2019 ليصبح اجمالي الدعم بين 4.5 و5 مليارات جنيه بدلا من 3.5 مليار جنيه في موازنة 2018/2019 ما يمثل قوة دفع تمويلية لصالح المشروع القومي لتوصيل الغاز الطبيعي الذي انطلق منذ عام 1980 والذي يستهدف الوصول بمعدل التغطية بخدمة الغاز الى 10 ملايين وحدة في ظل تحمل الخزانة العامة 60% من تكلفة التوصيل والـ 40% التي يتحملها المواطن يتم تقسيطها عليه.

من ناحية اخرى ارتفع معدل تعاقدات توصيل الغاز الطبيعي في الصعيد من 32% الى 63% بعد قرار تقسيط تكلفة ادخال الغاز على 6 سنوات بواقع 30 جنيها شهريا الذي تديره شركة «ايجاس» ممثلة لوزارة البترول من خلال احدى عشرة شركة قطاع عام وخاص جاءت التعاقدات من مناطق كانت الاكثر تعثرا في التوصيل بمحافظة قنا وسوهاج ومدرجة بخطة توصيل الغاز الطبيعي وتشمل مليوناً و350 ألف وحدة على مستوى المدن والقرى ومشروعات الاسكان الاجتماعي والقومي التي تزود بالغاز لأول مرة. تبلغ تكلفة توصيل الغاز 2160 جنيه حتى باب العقار والتوصيلات الداخلية لكل شقة وهي تكلفة ثابتة على مستوى جميع المحافظات. تتقدم المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ومحافظات الصعيد من ناحية اولوية توصيل الغاز الطبيعي وايضا استكمال خطة التوصيل لمحافظة مطروح لتصبح جميع المحافظات مغطاة بخدمة غاز المنازل باستثناء الوادي الجديد.

وبلغ عدد الوحدات التي تم توصيل الغاز إليها منذ عام 2013 حتى الآن 2.7 مليون وحدة.

خلال 2018 تباين أداء الشركات المنفذة لتوصيل الغاز الطبيعي للمنازل حيث تبرز شركة «تاون جاس» التي نفذت اعمال توصيل غاز 283 ألف وحدة بتكلفة استثمارية مليار جنيه ما نتج عنه توفير 6 مليون اسطوانة بوتاجاز وتخفيض دعم موجه لاستيراد الاسطوانات بما يقرب من 600 مليون جنيه وانتهت الشركة ذاتها من تنفيذ 600 مشروع لتوصيل الغاز لقرى سياحية، مراكز تجارية وكمبوندات باستثمارات 300 مليون جنيه.

تتقدم المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ومحافظات الصعيد من ناحية اولوية توصيل الغاز الطبيعي وايضا استكمال خطة التوصيل لمحافظة مطروح لتصبح جميع المحافظات مغطاة بخدمة غاز المنازل باستثناء الوادي الجديد.

حققت صادرات وواردات مصر من الغاز الطبيعي والـ «جيت كيروسين» لتموين الطائرات والـ «سول فويل» للسفن، معدلات نمو 84.9% على جانب الصادرات و19.7% على جانب الواردات، خلال الفترة يوليو- سبتمبر 2019/2018.

حققت صادرات المنتجات الثلاثة: الغاز، ووقود الطائرات، وتموين السفن، زيادة قيمتها 875.9 مليون دولار خلال الفترة يوليو - مارس 2018/2017 لتصبح 2736.8 مليون دولار مقابل قيمتها خلال الفترة 2017/2016 البالغة 1860.9 مليون دولار.

خلال العام المالي 2018/2017 زادت صادرات تلك المنتجات البترولية بقيمة 1458.7 مليون دولار عن قيمتها البالغة 2713.5 مليون دولار خلال العام المالي 2017/2016.

خلال الفترة يوليو - سبتمبر 2019/2018 زادت صادرات تلك المنتجات بقيمة 690.9 مليون دولار بمعدل نمو 84.9%، لتصبح 1504.5 مليون دولار مقابل 813.6 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام المالي 2018/2017، وانخفضت الواردات خلال العام المالي 2018/2017 بقيمة 161.2 مليون دولار لتصبح 9955.4 مليون دولار في مقابل 1016.6 مليون دولار خلال العام المالي 2017/2016.

وعن موقف واردات المنتجات البترولية فقد زادت بقيمة 470.3 مليون دولار لتصبح 7538.6 مليون دولار خلال الفترة يوليو - مارس 2018/2017 في مقابل 7168.3 مليون دولار في الفترة نفسها لعام الماضي 2017/2016.

وبقيمة 550.1 مليون دولار بمعدل نمو 19.7% زادت واردات المنتجات البترولية الفترة يوليو - سبتمبر 2019/2018 لتصبح 2728.1 مليون دولار مقابل 2278 مليون دولار خلال الفترة نفسها 2018/2017.

المصدر: من إعداد المحرر، النشرة الشهرية للبنك المركزي المصري

المهندس طارق الملا:

1.2 مليون وحدة سكنية يصلها الغاز في 2019-2020



المهندس طارق الملا

تقرير: د. محمود جلاله

أكد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية الأهمية الحيوية للمشروع القومي لتوصيل الغاز الطبيعي. كوقود حضاري في المنازل والمنشآت الصناعية والتجارية، في ظل التوسع العمراني الذي تقوم به الدولة بإقامة مشروعات قومية كبرى كالعاصمة الإدارية ومدينة العلمين الجديدة ومدينة الروبيكي الصناعية وغيرها، مثلما جهود شركات توصيل الغاز الطبيعي سواء التابعة لقطاع البترول أو المملوكة للقطاع الخاص على الرغم من التحديات التي تواجهها وأبرزها زيادة أسعار الخامات والتي يتم استيراد أغلبها من الخارج.

وأشار إلى أهمية التنسيق الكامل مع المحافظين ورؤساء الأحياء في المدن والقرى لإزالة أي عقبات قد تعوق أعمال توصيل الغاز لزيادة معدلات أداء تنفيذ المشروع خاصة بعد الإقبال الكبير من قبل المواطنين للاستفادة من مبادرة وزارة البترول بتطبيق نظام تبسيط التكلفة التي يتحملها المواطن في المناطق التي يدخلها الغاز الطبيعي لأول مرة بواقع 30 جنيها شهريا لمدة 6 سنوات بدون مقدم أو فائدة والتي أدت لنجاح المشروع في تحقيق معدلات توصيل غير مسبوقة خلال عام 2018 ليصل إجمالي ما تم توصيله منذ بدء النشاط عام 1981 وحتى نهاية شهر مارس الماضي إلى نحو 9.8 مليون وحدة سكنية على مستوى الجمهورية والمخطط أن تصل إلى 10 ملايين وحدة سكنية في نهاية يونيو القادم.

وأوضح الملا أنه تم تنفيذ شبكات جديدة تكفي لتوصيل نحو 1.9 مليون وحدة سكنية خلال الفترة من يناير 2018 وحتى نهاية شهر مارس 2019 ، وتم التوسع في توصيل الغاز الطبيعي لأول مرة إلى 75 منطقة والمخطط أن يصل إلى نحو 85 منطقة جديدة خلال العام المالي الجديد 2020/2019 نتيجة زيادة معدلات التنفيذ شهريا التي تتراوح ما بين 110 - 130 ألف وحدة سكنية ليصل إجمالي عدد الوحدات السكنية التي سيصلها الغاز الطبيعي إلى 1.2 مليون وحدة سكنية بنهاية العام المالي الحالي 2019/2018.

وفيما يخص العام المالي 2020/2019 أوضح الوزير أنه من المخطط توصيل الغاز الطبيعي إلى 1.2 مليون وحدة سكنية أخرى.

46 بينما من يستخدم أنابيب البوتاجاز يستهلك أنبوية ونصف إلى اثنين في الشهر أي 100 جنيه بالسعر الرسمي بجانب تكلفة التوصيل إلى المنزل. هذا بجانب عنصر الأمان بالنسبة للغاز واستمراره.

وأفاد مصدر مطلع بأنه يوجد نوعان من أنابيب البوتاجاز هما الـ 12.5 كجم وتكلف الدولة نحو 175 جنيها و25 كجم التجارية وتكلف الدولة نحو 228 جنيها، وبالتالي دخول الغاز الطبيعي يعني توفير جزء كبير من استيراد البوتاجاز حيث يتم استيراد نحو 43% من احتياجات البلاد من البوتاجاز، الذي يكلف مصر شهريا نحو 187 مليون دولار.

وأشار المصدر إلى أن المشروع القومي لتوصيل الغاز الطبيعي طبقا لتوجيهات القيادة السياسية يستهدف تغطية 85% من المناطق السكنية خلال السنوات الأربع المقبلة حتى 2022 وهو ما يوفر 40% إلى 45% من حجم الاستيراد، بحيث يقتصر استخدام البوتاجاز على المناطق النائية والمناطق الحدودية. وتوقع المصدر ذاته أن يوفر المشروع طبقا لاستراتيجية البلاد 2022 نحو 110 ملايين دولار من فاتورة الاستيراد شهريا.

ومن جانبه قال المهندس أسامة كمال وزير البترول الأسبق أن الإنتاج الحالي من الغاز الطبيعي يصل إلى نحو 7.5 مليار قدم مكعب يوميا نتيجة عمليات البحث والاستكشاف الناجحة في البحر المتوسط والصحراء الغربية خلال السنوات الثلاث الماضية، ومرجح أن يصل إلى 8.5 مليار قدم مكعب في 2020/2019، فيما يبلغ الاستهلاك حاليا نحو 7.5 مليار قدم مكعب، وتصدر كميات يتم توفيرها من حصة الشركاء الأجانب أو من حصة مصر، مشيرا إلى أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز سيوفر للموازنة العامة للدولة على الأقل 2.5 مليار دولار سنويا.

وأكد المهندس حاتم عبد الغنى رئيس شركة غاز الأقاليم الوفر الكبير الذي يحققه المواطن من توصيل الغاز الطبيعي مقارنة بأنابيب البوتاجاز، موضحا أن نسبة العميل المنزلي الذي لديه بوتاجاز وسخان في الآونة الأخيرة لا تتعدى 30% من إجمالي العملاء في مصر. فمعظم العملاء في الأماكن الشعبية وغير المخططة لديهم بوتاجاز فقط، والعمل الذي لديه بوتاجاز وسخان يستهلك في الشهر نحو 3.25 متر³ والشريحة الأولى في الغاز من صفر إلى 30 متر³ المتر بـ 175 قرشا أي أن فاتورته ستكون نحو

خبر في اقتصاديات الغاز: 110 ملايين دولار وفرا شهريا في فاتورة استيراد البوتاجاز عام 2022

شريف رياض رئيس مجموعة الائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري:

525 مليار جنيه إجمالي التسهيلات للشركات والقروض المشتركة حتى نهاية مارس 2019

◀ 30٪ حصة «الأهلى المصرى» من القروض المشتركة و15٪ من تمويلات الغاز ومشتقاته

◀ تسهيلات جديدة بنحو 67 مليار جنيه خلال عام 2019 لـ 410 حالات تحت الدراسة والموافقة والتفعيل

حوار: جمال فاضل

صرح رئيس مجموعة الائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة أن التسهيلات المباشرة للشركات بلغت 394 مليار جنيه نهاية مارس 2019 مقارنة بـ 358 ملياراً في يونيو 2018 بزيادة 36 مليار جنيه.

كما حقق البنك زيادة في إجمالي التسهيلات لتبلغ 525 مليار جنيه نهاية مارس 2019 بزيادة قيمتها 46 مليار جنيه عن إجمالي التسهيلات في يونيو 2018 والبالغة 479 مليار جنيه.



كما يدرس البنك تسهيلات ائتمانية جديدة تضاف إلى محفظة الائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة على مستوى جميع القطاعات تقدر بنحو 67 مليار جنيه خلال عام 2019 موزعة بين نحو 31 مليار جنيه لـ 260 حالة ائتمان تحت الدراسة ونحو 36 مليار جنيه لنحو 150 حالة ائتمان تحت الموافقة والتفعيل.

ويكشف شريف رياض رئيس مجموعة الائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة عن أنه ضمن التمويلات تحت الدراسة 5 حالات بقيمة 4 مليارات جنيه لمشروعات مرتبطة بالغاز ومشتقاته، إضافة إلى 15 قرضاً مشتركاً لشركات نشاطها ذات صلة بصناعة الغاز، وتمويلاتها بين 6-7 مليارات جنيه، مشيراً إلى أن حصة البنك من تمويلات الغاز ومشتقاته 15٪.

ويقود البنك الأهلي المصري سوق القروض المشتركة في الجهاز المصرفي من خلال حصة تتراوح بين 28٪ إلى 30٪، وهي حصة تعزز رفع سقف القروض المستهدف ضخها

خلال كل عام مالى جديد. وعلى جانب صناعة الغاز ومشتقاته، يوضح رئيس مجموعة الائتمان أن تكلفة استيراد الغاز المسال بالنقد الأجنبي مرتفعة، مشيراً إلى أن آثار حقن ظهر والنمو المطرد في إنتاجه من ناحية وأثار تنمية الحقول الأخرى من ناحية ثانية تدفع مصر بقوة في اتجاه الاكتفاء الذاتي من الغاز وتوفيره لقطاعات الكهرباء والصناعة والبتروكيمياويات والمنازل وتموين السيارات، ومما يدل على ذلك أن مصر خلال الـ 3 إلى 6 أشهر الماضية لم تستورد غازاً مسالاً. ويعتقد أن مصر ستصبح مركزاً لتصدير الغاز المسال خلال فترة زمنية تتراوح بين عامين إلى ثلاثة أعوام، استناداً إلى أن أغلب الاكتشافات هي للغاز وليست للبتروكيمياويات، والمرحلة المقبلة سيتم التركيز فيها على حقول ظهر ونور والحقول التي يجري تنميتها، ومحطتا الإسالة في إدكو والبحيرة سيكون دورهما تصدير الغاز المسال إلى الأسواق الخارجية ما يعنى زيادة عائدات مصر من النقد الأجنبي.

◀ حقلاً ظهر ونور ومحطتا إدكو والبحيرة تدعم تحول مصر إلى

أداء حقول ظهر

على جانب ملف غاز ظهر فقد افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي نهاية يناير 2018 حقول ظهر الذي يمثل إضافة قوية لدعم احتياطات وإنتاج مصر من الغاز الطبيعي ويسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي من الغاز، بالإضافة إلى تشجيع كبرى الشركات العالمية في ضخ استثمارات جديدة في قطاع البترول.

وقد تم التشغيل التجريبي للمرحلة الأولى من المشروع في ديسمبر 2017 بمعدل إنتاج 350 مليون قدم مكعب غاز يوميا يصل إلى أكثر من مليار قدم مكعب غاز يوميا قبل منتصف عام 2018، يرتفع إلى 1.7 مليار قدم مكعب غاز يوميا بنهاية العام، وباستكمال مراحل تنمية المشروع يصل الإنتاج إلى 2.7 مليار قدم مكعب غاز يوميا بنهاية عام 2019 ما يمثل 50% من إنتاج مصر من الغاز، وتتمثل أهمية مشروع حقول ظهر للاقتصاد المصري في جذب المزيد من الاستثمارات وفتح آفاق جديدة للبحث والاستكشاف في البحر المتوسط خاصة في المياه العميقة وتحفيز الشركات العالمية على تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف في المناطق المجاورة، ما يزيد إنتاج مصر من الغاز الطبيعي.

سيوجه إجمالي إنتاج ظهر للاستهلاك المحلي للمساهمة في تغطية احتياجات قطاعات الدولة الاقتصادية المختلفة، وأسهم إنتاج المرحلة الأولى (350 مليون قدم مكعب يوميا) في خفض الواردات من الغاز المسال بنسبة 25% حيث حقق وفرا نحو 60 مليون دولار شهريا تعادل 720 مليون دولار سنويا، ومع نهاية 2018 وتحقيق الاكتفاء الذاتي ارتفع الوفر إلى 250 مليون دولار شهريا تعادل 3 مليارات دولار سنويا، ما يؤدي إلى توفير النقد الأجنبي، هذا بالإضافة إلى توفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

بلغ إجمالي الغاز المنتج من الحقول خلال العام المالي 2017 - 2018 نحو 2.1 تريليون قدم مكعب بمتوسط يومي 5757 مليون قدم مكعب. في المقابل بلغ إجمالي الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي خلال العام المالي ذاته نحو 2100 بليون قدم مكعب بمتوسط 5753 مليون قدم مكعب.

يعد قطاع الكهرباء من أكبر القطاعات المستهلكة للغاز بإجمالي 1314 بليون قدم مكعب (3600 مليون قدم \ يوم) بما يمثل 63% من حجم الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي، يليه قطاع الصناعة الذي يضم قطاعات: الأسمدة، الحرايات، الأسمنت، الحديد والصلب، بإجمالي استهلاك 474 بليون قدم مكعب (1298 مليون قدم مكعب \ يوم) ما يمثل 22%، ثم قطاع البترول ومشتقات الغاز بإجمالي 215 بليون قدم مكعب (590 مليون قدم مكعب/ يوم) تمثل 10% من إجمالي الاستهلاك المحلي، ثم قطاع المنازل بإجمالي استهلاك نحو 83 بليون قدم مكعب (225 مليون قدم مكعب/ يوم) وبنسبة 4%، وأخيرا قطاع ترميم السيارات بإجمالي استهلاك نحو 14 بليون قدم مكعب (38 مليون قدم مكعب/ يوم) وبنسبة 1% من إجمالي الاستهلاك المحلي.

وخلال العام المالي 2017 \ 2018 تم الانتهاء من 6 مشروعات لمد خطوط الغاز فيما مشروعات الشبكة الجاري تنفيذها 2018 \ 2019 طبقا للتعاقدات المبرمة يبلغ عددها 9 مشروعات.



شريف رياض

وتوقع أن تكون صناعات البتروكيماويات، الأسمدة، الحديد والصلب - ذات الاستخدام الكثيف للغاز الطبيعي- فرصة واعدة أمام البنوك لتقديم التسهيلات والقروض المشتركة بالعملة المحلية والأجنبية.

ويشدد على أن زيادة إنتاج مصر من الغاز تنعكس على الاقتصاد القومي خاصة لصناعة البتروكيماويات، حيث تتنوع وتعدد استخدامات منتجات تلك الصناعة وتشمل على سبيل المثال وليس الحصر: مواد التغليف، الأكياس، الحاويات، الصوب، خزانات الوقود، الأنابيب، سوائل التبريد، إطارات ومقاعد المركبات، الأجهزة والمعدات الكهربائية والإلكترونية. ومن ثم فإن

توافر تلك المنتجات محليا يساعد بشكل كبير على التقليل قدر الإمكان والحد من استيرادها من الخارج بالنقد الأجنبي.

الجدير بالذكر أن حقول ظهر الذي تم اكتشافه عام 2015 من جانب شركة «إيني» الإيطالية يصنف بأنه أكبر كشف غاز بالبحر المتوسط ومن أكبر الاكتشافات على المستوى العالمي، حيث يبلغ احتياطي الحقل نحو 30 تريليون قدم مكعب من الغاز، وتقود قطاعات: البترول، الغاز، الكهرباء، تمويل التجارة والمقاولات، الصناعات المتنوعة النسبة الكبرى من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنك للشركات والقروض المشتركة.

مركز تصدير للغاز خلال 3 سنوات

علاء فاروق الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري:

63.3 مليار جنيه محفظة التجزئة المصرفية والمستهدف 65 نهاية 2018 - 2019

◀ فروع الخدمة الإلكترونية ضمن استراتيجية التحول الرقمي
وتقوم على الخدمات الذاتية للعملاء

◀ خطة للوصول بمحفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى
100 مليار جنيه في 2020

بأى وهو يعتمد على الانتشار السريع مع المتاجر لتعميق ثقافة الشمول المالى، حيث يستهدف البنك ضم 250 ألف تاجر جديد خلال العامين المقبلين، مؤكداً أن تقنية QR Code تعد الأكثر فاعلية على مستوى العالم مقارنة بنقاط البيع الأخرى لانخفاض تكلفتها حيث لا تعتمد على أى أجهزة لدى التاجر لكنها مجرد رمز يقوم العميل أو المشتري بمسحه عبر الهاتف المحمول لإتمام عملية الدفع، ما يوفر عامل الأمان فى الشراء بشكل كبير وستتيح للبنوك التوجه لصغار التجار، وضم مزيد من المحال الصغيرة لمنظومة الدفع الإلكتروني، وهو ما يعزز بشكل كبير تحقيق الشمول المالى وتقليل التعامل النقدي، وضم القطاع غير الرسمي للمنظومة البنكية. وأكد أنه فى ذات إطار استراتيجية التحول إلى مجتمع غير نقدي، وتعزيز الشمول المالى، قام البنك بطرح بطاقة المدفوعات الوطنية "ميزة"، وهى أول بطاقة دفع وطنية تصدرها البنوك المصرية، إضافة إلى طرح البنك حساب توفير المستقبل وهو حساب بدون مصاريف سنوية وميزة التأمين على حياة العميل مجاناً بعد أدنى لوثيقة التأمين 5 آلاف جنيه وحد أقصى 100 ألف جنيه حسب رصيد الحساب، بحيث فى حالة الوفاة يتم تعويض أسرة العميل بما يعادل رصيد الحساب للشهر السابق للوفاة، ويدر عائداً متزايداً يصل إلى 10.75 % حسب الرصيد بالحساب.

وأضاف الرئيس التنفيذي لمنتجات التجزئة والفروع أن البنك يحرص على جذب شرائح جديدة من العملاء لم تكن تتعامل مع الجهاز المصرفي، وبصفة خاصة شريحة

ولحاجة شريحة هؤلاء العملاء المستفيدين من المزايا العديدة التى يوفرها مشروع توصيل الغاز الطبيعي (للمنازل والوحدات التجارية المعادلة للمنزلى والإدارية) من أهمها ضمان توافر الغاز كمصدر أساسى للطاقة بتكلفة مناسبة بدون معاناة وتأمين الأفراد من أى مخاطر قد يتعرضون لها باستخدام الوسائل البديلة، ولأهمية تلبية احتياجات هؤلاء العملاء بأيسر الإجراءات التى تسمح لهم بتقسيم قيمة تكلفة إدخال الغاز لمنازلهم ووحداتهم التجارية المعادلة للمنزلى ووجوب تلبية احتياج تلك الشريحة من العملاء، فقد تم توفير نظام لتمويل هؤلاء العملاء ومنذ بداية تفعيل نظام تمويل مستهلكى الغاز الطبيعي تم جذب والتعاقد مع عدد 13 شركة من أكبر الشركات العاملة فى هذا المجال والتابعة للشركة القابضة للغازات الطبيعية إيجاس مع توفير التمويل لتوصيل الغاز الطبيعي لعدد 1.6 مليون وحدة سكنية بإجمالى حدود ائتمانية نحو مليار جنيه، ويستهدف البنك خلال العام الجارى تمويل تكلفة توصيل الغاز الطبيعي لعدد 5 آلاف فيلا بالقاهرة الجديدة بالتعاون مع شركة تاون جاس.

صرح علاء فاروق الرئيس التنفيذي لمنتجات التجزئة والفروع بالبنك الأهلي المصري بأن البنك يستهدف خلال الفترة المقبلة إصدار منتج QR CODE الموحد وفقاً وتعليمات البنك المركزى المصرى بالتعاون مع كل من شركة فيزا وماستر كارد وشركة بنوك مصر وهو عبارة عن وسيلة يتم التعامل بها لسداد المدفوعات إلى المتاجر الصغيرة بمختلف أنواعها وذلك من خلال المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الموبايل مثل الفون كاش والأهلى

حوار: جمال فاضل

أوضح لـ «الاقتصادي» علاء فاروق الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع أنه فى إطار المشروع القومى الذى ترعاه وزارة البترول والخطة الطموحة لتوصيل الغاز الطبيعي بمناطق امتياز الشركات العاملة فى هذا المجال التى تغطى جميع أنحاء الجمهورية بما لديها من إمكانات تكنولوجية وخبرات فنية تمكنها من تعظيم القيمة المضافة من ناحية، وفى إطار الدور الريادى للبنك الأهلي المصرى فى دعم سياسة الدولة وتعظيم العائد الاقتصادى للارتقاء بمستوى جميع الخدمات التى تقدمها مؤسسات الدولة المعنية لجميع شرائح المجتمع المصرى، واتساقاً مع ما تتبناه الدولة من سياسات فاعلة وجهود مبدولة لتخفيف وطأة الأعباء المعيشية عن محدودى الدخل وتوفير سبل الرعاية الكاملة والمناسبة لهم.

◀ جذب والتعاقد مع 13 شركة لتوصيل الغاز الطبيعي لـ 1.6 ملي

◀ حصص شركات: غاز مصر 30% وتاون غاز 25% ووادي النيل 23% وريـ

ضخ تمويلات لهذا القطاع تقدر بـ 6.7 مليار جنيه منها 6.5 مليار جنيه ضمن المبادرة، وقد استفاد من المبادرة نحو 63 ألف عميل، ويستهدف البنك قبل نهاية يونيو المقبل الوصول بإجمالي المحفظة إلى 7 مليارات جنيه.

مضيفاً أن مشاركة البنك في مبادرة البنك المركزي المصري للتمويل العقاري يأتي في إطار مساهمات البنك المستمرة في تنفيذ خطط الدولة التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد القومي ودعم المواطن المصري في المقام الأول ومساندة الفئات الأكثر احتياجاً من المواطنين، وتنفيذاً لسياسة البنك المركزي المصري في ترسيخ مبدأ الشمول المالي، حيث استحوذت فئة محدودى الدخل على 96% من إجمالي القروض الممنوحة داخل البنك.

وأكد علاء فاروق أن فروع الخدمة الإلكترونية هي نموذج جديد يقدمه البنك الأهلي المصري ضمن استراتيجية التحول الرقمي للبنك الأهلي وهي فروع قائمة على مبدأ الخدمات الذاتية للعملاء بحيث تهدف إلى تقديم خدمة أفضل وأكثر اختلافاً للعملاء خصوصاً الشباب والعملاء الذين يتطلعون للحصول على خدمات سريعة توفر الوقت والجهد، الأمر الذي يجعل البنك الأهلي المصري ما يؤكد دور الريادة للبنك في زيادة الوعي المصرفي للعملاء حيث تضم تلك الفروع موظفين أو ثلاثة فقط لخدمة العملاء ولكن ليس بالمعنى التقليدي، فوظيفتهم هي مساعدة العملاء والرد على أي استفسار في كيفية استخدام الخدمات المتاحة داخل الفرع والعمل على الترويج للخدمات المصرفية الإلكترونية بوجه عام مع الأخذ في الاعتبار أن الخدمات المقدمة الآن ما هي إلا مرحلة أولى فقط وأنه جار العمل على التعديل والتطوير المستمر لتلبية لاحتياجات ورغبات العملاء.

ويختم الرئيس التنفيذي لمنتجات التجزئة والفروع، مشدداً على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم أولويات البنك خلال الفترة الحالية، حيث بلغ إجمالي محفظة القطاع نحو 57 مليار جنيه، منها 50 مليار جنيه تسهيلات مباشرة لعدد 67 ألف عميل، و7 مليارات جنيه تسهيلات غير مباشرة، هذا قد تم منح تمويلات في إطار مبادرة البنك المركزي لعدد 36 ألف عميل بمحفظة قدرها 33 مليار جنيه، ويستهدف البنك الوصول بمحفظة هذا القطاع بنهاية العام المالي الحالي 2019/2018 إلى 65 مليار جنيه، ولدى البنك خطة طموحة للوصول بتلك المحفظة إلى 100 مليار جنيه بحلول عام 2020.



بطاقات الائتمان وغيرها، وذلك دون الحاجة إلى الذهاب لمقر البنك أو الفرع الخاص، كما يستهدف البنك إضافة المزيد من الخدمات منها ربط الودائع وكسر الودائع وتحويلها إلى الحساب الجاري للعمل، بجانب إجراء بعض المدفوعات الحكومية ومدفوعات فوري وأي فينانس، وفواتير الكهرباء والضريبة العقارية من خلال الإنترنت البنكي.

وعن أحدث موقف لمحفظة قروض التجزئة المصرفية في البنك أشار إلى أنها تمثل نحو 12% من إجمالي محفظة قروض البنك التي بلغت نحو 63.3 مليار جنيه، منها 41 مليار جنيه قروضاً شخصية، ومن المستهدف الوصول بها إلى نحو 65 مليار جنيه بنهاية العام المالي الحالي 2019-2018 من خلال التوسع في مبادرة البنك المركزي المصري للتمويل العقاري لمحدودي الدخل، وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية وجميع منتجات التجزئة المصرفية.

وأوضح أن منتج التمويل العقاري على رأس أولويات البنك الأهلي خلال الفترة المقبلة، حيث يحرص البنك على منح التمويل العقاري في إطار مبادرة البنك المركزي لمحدودي الدخل، حيث يحتل البنك المركز الأول في القروض المقدمة من القطاع المصرفي للمبادرة التي أطلقها البنك المركزي للتمويل العقاري في عام 2014، مشيراً إلى أن البنك

الشباب من طلبة الجامعات التي تتوافر لديها الرغبة في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة التي تمكنهم من الاستفادة من الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يقدمها البنك لتلبية احتياجاتهم اليومية بوسائل سريعة وأمنة، لذلك قام البنك الأهلي بالتعاون مع شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية E-Finance بتوقيع اتفاقيات تعاون مع 27 جامعة مصرية على مستوى الجمهورية، منها القاهرة، أسيوط، المنيا، الإسكندرية، طنطا، لتوعية الطلاب وسداد مصروفاتهم الدراسية، كما يتم التركيز على إصدار البطاقات المدفوعة مقدماً لطلبة الجامعات، وقد بلغ عدد البطاقات المصدرة لطلبة الجامعات مليون بطاقة.

ويستهدف البنك بشكل أساسي التركيز على إضافة خدمات إلكترونية والعمل على تعميق ثقافة البطاقات البلاستيكية لدى العملاء، إلى جانب نشر ماكينات الـ POS نقاط البيع الإلكترونية ومحافظ الفون كاش، كما يسعى البنك للتوسع في خدمات الإنترنت البنكي لفتح عبء جميع العمليات المصرفية، وذلك من خلال تقديم العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تعمل على توفير وقت العميل، حيث يمكن للعميل إتمام جميع خدماته المصرفية ومنها التحويل بين الحسابات، سواء داخل أو خارج البنك، وسداد رصيد

ون وحدة سكنية بإجمالي حدود ائتمانية مليار جنيه

كـو غاز 6% من إجمالي محفظة تمويل توصيل الغاز



برنامج عمل لاستمرار «قطاع البترول» فى دعم الاقتصاد القومى

الاستقرار السياسى يحفز الشركات الأجنبية للتوسع فى اكتشافات النفط والغاز فى الصحراء الغربية

◀ شركة جنوب الوادى طرحت 10 قطاعات بالبحر الأحمر للبحث عن البترول والغاز فى مزايده عالمية.. الأول من أغسطس 2019 موعد تلقى العروض



شهدت الفترة الماضية نشاطا مكثفا فى جميع أنشطة صناعة البترول والغاز الطبيعى، ضمن برنامج عمل طموح لاستمرار قطاع البترول فى اداء دوره لدعم الاقتصاد المصرى وخطط الدولة فى التنمية وتحسين المناخ الاستثمارى وزيادة العوائد الاقتصادية وتحسين الخدمات المعيشية لجميع شرائح المجتمع.



2019 و2020 على التوالى ، ما يجلب قدرة اضافية بنحو 84 الف برميل / يوميا بنهاية عام 2018 و60 الف برميل / يوميا فى نهاية عام 2019 / اوائل عام 2020

الاستكشافات القريبة من الشاطئ
لقد ثبت نجاح الاستكشافات القريبة من الشاطئ سواء داخل الامتيازات القائمة أو حولها ، وذلك من حيث عدد الاكتشافات أو من خلال استخدام البنية التحتية المتاحة حاليا لتقليل التكاليف، إذ إن أعماق المياه الضحلة والبنية التحتية غير المستقلة أو سهلة التعديل تسمح بسرعة الاكتشاف وتؤدي لتقديم الإنتاج. وقد تم اكتشاف حقل النورس فى يوليو 2015 فى امتياز أبو ماضي الغربى ، وبدأ الإنتاج من الحقل فى مايو 2016

ومن المحتمل أيضا أن يحدث عدد من الاكتشافات والآبار الأخرى التى يتم حفرها لتسير على الوتيرة السريعة نفسها لحقل النورس. وفى يونيو 2016 حقق حقل بلطيم SW-1 انتاجية جيدة وصلت الى نحو 70-80

توازت مع التطورات الحديثة توقعات رئيسية هي:
• بدأت شركة إيني حفر بئر استكشافية فى حقل نور البحرى فى امتياز (شروق) بشمال سيناء فى أغسطس 2018، وتشير التكهات المبكرة الى أن تكون النتائج واعدة للغاية ، مع احتمال العثور على حقول غاز أخرى

• ارتفعت أسعار الوقود فى يونيو 2018 ، مع ارتفاع أسعار البنزين والسيولار بنسبة 35 ٪ و50 ٪ على التوالى. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة معدل استهلاك الوقود، حيث من غير المتوقع أن تؤدي الزيادة فى الاسعار الى تغيير نمط الاستهلاك.

• بلغ الانتاج الأول لحقل غاز ظهر نحو 1 مليار قدم مكعب يوميا. وقد شارك كل من شركتي: روسناتف، وپريتش بتروليوم فى هذا المجال من خلال شراء حصص بنسبة 30٪ و10٪ على التوالى ، وهو ما يمثل استثمارة مشتركة بقيمة 1.95 مليار دولار أمريكى

• ومن المتوقع الانتهاء من مشاريع التوسع والتحديث فى مصافى مسطرد وميدور فى عامى

◀ 154.2 مليون دولار استثمارات پريتش بتروليوم وأباتشى للتوسع

◀ امتصام شركة APEX ENERGY من خلال شراء حق امتياز قطاعة



تحليل يكتبه الخبير المصرفي: محمد البية

مبلغ 46 مليون دولار و35.5 مليون دولار على التوالي، مع تطلع الأخيرة للتوسع في عمليات استكشاف الغاز الناجحة في الصحراء الغربية، فيما تتطلع الأولى إلى تعزيز الاستكشاف في خليج السويس. وسوف تلزم أباتشي للطاقة برصد استثمار بقيمة 72.7 مليون دولار في

مجموعتين في غرب الصحراء الأصلاحات والاستكشافات المتوقعة تبذل الحكومة المصرية جهدا لاجتذاب المزيد من الاستثمارات لقطاع النفط والغاز على وجه الخصوص، وهذا يفسر قيام الحكومة بسداد مستحقات الشركات الكبرى حيث سددت أكثر من 5.4 مليار دولار في عام 2016

وتجرى حاليا مناقشات جديدة داخل الحكومة المصرية لإعادة جدولة الديون للسداد خلال عام 2019

اتاحت الحكومة الفرصة لمناقشة هياكل أسعار الغاز في الاستكشافات الجديدة. بيد أن السعر القياسي بالنسبة للغاز قد تم تحديده عند 2.65 دولار لكل مليون وحدة حرارية، وتناقلت التقارير أن الشركات العاملة في مصر قد تفاوضت على أسعار تتراوح بين 3 و5.88 دولار لكل مليون وحدة حرارية بما يسمح للمنتجين، مع الأخذ في الاعتبار جوانب مثل عمق الخزان والمسافة من الشاطئ.

في مارس 2019 أعلنت شركة جنوب الوادي المصرية القابضة المزايدة العالمية بالبحر الأحمر والمكونة من 10 قطاعات ودعت الشركات المتخصصة في مجال البحث والاستكشاف عن البترول والغاز لتقديم عروضها في موعد نهائيه الأول من أغسطس 2019

-نحو 14 ألف كيلومتر مربع- داخل الصحراء الغربية، التي تتوافر للشركة معرفة واسعة بها وقد طورت العديد من العمليات الناجحة بها.

يمثل حفر آبار جديدة بركة منخفضة التكلفة إضافة جيدة للإنتاج الحالي كما يمثل أيضا عرضا استثماريا جاذبا لشركة أباتشي، وربما لمشغلين آخرين، حيث إنها تتطلع إلى زيادة إنتاجها العالمي مع الحفاظ على التكاليف المالية في ظل بيئة أسعار النفط المنخفضة.

و قد تشجع التكاليف المنخفضة والمتعلقة بالحفر والتطوير في المناطق البرية على التركيز في التنقيب في الصحراء الغربية. كما أبلغت "شل" عن اكتشاف غاز في امتياز علم الشاويش، وإن كان 0.5 طن متري 14-مليار متر مكعب-

في جولة العروض الدولية لعام 2016، ست من المجموعات الـ 11 المعروضة كانت في الصحراء الغربية، ويتوقع أن يكون هناك اهتمام جيد من قبل شركة Apex Energy بشراء حق الامتياز للقطعتين 8 و9 في الصحراء الغربية، بما يمثل الاستثمار الأول لها بمصر. وقد تشكلت تلك الشركة في عام 2016 من خلال تمويل بقيمة 500 مليون دولار من قبل وارنر بورغ بينكوس. وقد حصلت الشركة على مجموعتين: منطقة غرب بدر الدين ومساحتها 4180 كم مربع، ومنطقة جنوب شرق المليحة ومساحتها 2535 كيلومتر مربع

في الصحراء الغربية، مع التزامها باستثمار 45.9 مليون دولار. كما سيتم استخدام رأس المال للحصول على البيانات السيزمية ثلاثية الأبعاد ومعالجتها. مع التركيز الحصري على الاستكشاف والخبرات المصرية في التشغيل. ستستثمر شركتا: "بيرتش بتروليم" و"شل"

مليار متر مكعب من الغاز. وقد استتبعه تقييم ناجح آخر لبئر جديدة في أغسطس من العام نفسه

وقد كان المشروع سريع المسار كذلك وبدأ الإنتاج في عام 2018. بعد تقييم بئر جنوب غرب بطليم، قامت شركة إيني برفع توقعاتها من احتياطي الغاز من خلال موارد المياه الضحلة إلى ما يقدر بنحو 1 تريليون قدم مكعب. وأيضا بدأت أعمال الحفر في حقل شمال غرب نيدوكو في 7 مايو 2016 وبدأ الإنتاج في 2018

الاستكشافات البرية

شهدت الصحراء الغربية اهتماما متزايدا مع تحسن الاستقرار السياسي والتنظيمي. وكان هناك المزيد من اكتشافات النفط والغاز على حد سواء خارج مراكز الإنتاج القائمة، مع وجود مساحات في المنطقة تشير إلى إمكانات وجود احتياطيات أخرى وتقوم شركة أباتشي -أكبر شركة للحفر في مصر- بتركيز جهودها على حوضي الفجر والعلمين في الصحراء الغربية، بينما تعمل أيضا على حفر الآبار في حوض شوشان.

وقد أعلنت شركة أباتشي للطاقة عن تخصيص 909 ملايين دولار من الاستثمارات في امتيازات الصحراء الغربية خلال 2016/2017

سيتم تقسيم الاستثمار المقترح إلى قسمين، مع خطة لحفر 74 بئرا بتكلفة 552.5 مليون دولار و23 بئرا استكشافية بتكلفة 346.4 مليون دولار. هذا ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج اليومي إلى ما يقارب 146 ألف برميل من النفط و810 آلاف قدم مكعب من الغاز. علما بأن شركة أباتشي للطاقة حصلت على مساحة كبيرة من الامتيازات

مؤشرات التطور في قطاع البترول والغاز

المؤشر	2016	2017	2018	2019 (متوقع)	2020 (متوقع)	2021 (متوقع)	2022 (متوقع)
إنتاج الخام والغاز الطبيعي المسال (بالآلاف برميل / يوميا)	684	657	672.2	687.8	695.5	699.3	699.6
إنتاج الغاز الطبيعي (بالمليار متر مكعب)	42.1	40.8	60.7	73.1	77.1	75.1	73.2
استهلاك الغاز الطبيعي (بالمليار متر مكعب)	51.3	56.4	59.8	62.2	64	66	67.9

ع في استكشاف الغاز في الصحراء الغربية وخليج السويس

ين للاستكشاف في الصحراء الغربية



يمول منفردا المناطق الصناعية القائمة والمزمع إنشاؤها بسبع مدن بالبحيرة

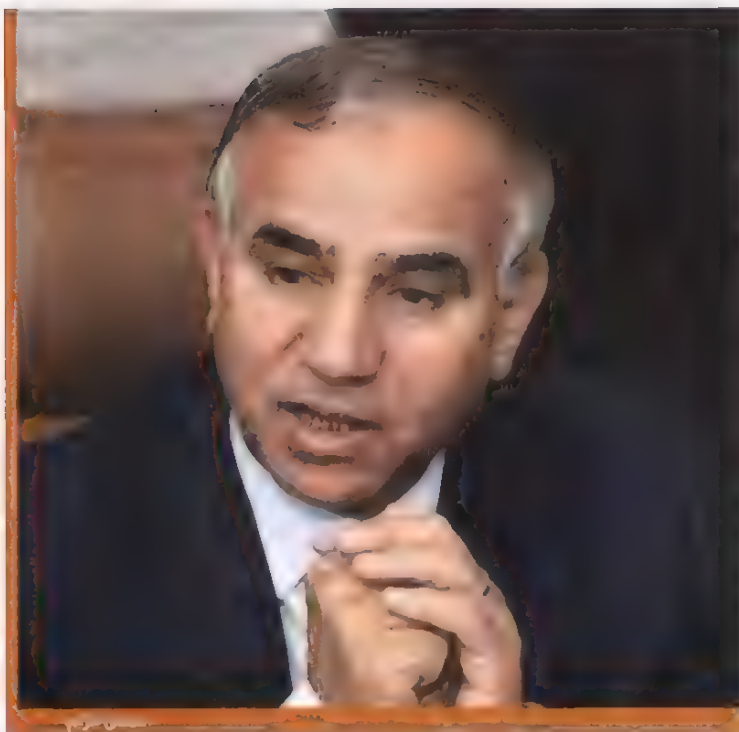
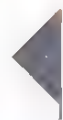
3 اتفاقيات لتوصيل الغاز تصعد بمحفظة «التنمية الصناعية» تحت المليار جنيه

◀ ماجد فهمي: عملاء التمويل متناهى الصغر والعقارى والغاز أكثر انتظاما فى السداد

◀ حمدي عزام: الغاز الطبيعى بوابة للشمول المالى وقاعدة عملاء تمويل التوصيل 140 ألفا و10 آلاف تحت الدراسة

تحقيق: جمال فاضل

ينفرد بنك التنمية الصناعية من خلال محفظة قروض قيمتها 500 مليون جنيه بتمويل توصيل الغاز الطبيعى والمرافق والخدمات العامة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المناطق الصناعية القائمة والمزمع إنشاؤها فى: حوش عيسى، إدكو، رشيد، النوبارية، كوم حمادة بمحافظة البحيرة، بمقتضى 3 اتفاقيات تنسيق أطرافها البنك والغرفة التجارية للمحافظة وشركة قطاع خاص متخصصة فى توصيل الغاز الطبيعى



◀ توسيع نطاق تمويل الغاز ليغطي الصغرى والتعاقد مع شركات جديد



التمويلات الجديدة التي سيضخها البنك للغاز ومرافق وخدمات عامة أخرى تنفيذًا للاتفاقيات الثلاث بمحافظة البحيرة، تصعد بمحففظته للنشاط الأول تحت 877 مليون جنيه، حيث ضخم البنك حتى منتصف مارس 2019 نحو 377 مليونًا وتصعد بمحففظته للتجزئة التنموية - تشمل التمويل العقاري والغاز - تحت سقف الـ 2 مليار جنيه، حيث بلغ رصيدها 1.383 مليار جنيه حتى منتصف مارس 2019 وامتدادًا لتصريح استثنائي لـ «الاقتصادي» يشدد ماجد فهمي رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لبنك التنمية الصناعية على أن التشغيل الائتماني بالبنك يقوم على اختيار أنشطة تتوافق مع التوجه الاقتصادي للدولة بما يعني أن البنك يعمل في إطار أفضليات للتمويل وأغراضه وهل يخدم التوجه الاقتصادي الكلي من عدمه؟ وهذا يفسر أولوية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل العقاري لمحدودي الدخل

في إطار التجزئة التنموية التي تقود محفظة قروض وتسهيلات البنك حيث إنها تحقق الاستقرار الاجتماعي من ناحية، وعملاء التمويل متناهي الصغر والتمويل العقاري والغاز الطبيعي أكثر العملاء انتظامًا في السداد من ناحية أخرى

وبالتوازي مع آلية التجزئة التنموية يمول البنك الصناعة من خلال الشركات الكبرى التي تولد فرص عمل وتقدم منتجًا للتصدير، مشيرًا إلى أن طفرة تمويل توصيل الغاز الطبيعي من جانب البنك حدثت عام 2017، واستهدف استمرار الطفرة يمثل استراتيجية للبنك خلال السنوات: 2019، 2020، 2021، ويخطط لتوسعة نطاق تمويل الغاز ليغطي الصعيد والتعاقد مع شركات أخرى.

عن أحدث موقف لأداء بنك التنمية الصناعية على مستوى تمويل توصيل الغاز يقول حمدي عزام نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي: إن التعاقدات بين البنك وشركات توصيل الغاز - شركتين قطاع عام هما سينا جاس والقاهرة للغاز، شركتين قطاع خاص - بدأت بـ 11 ألف

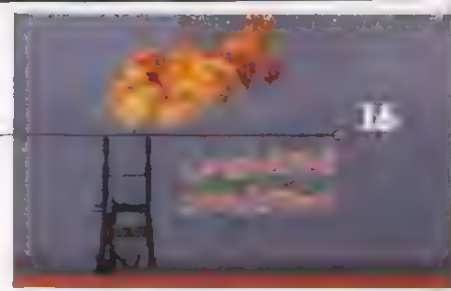
التمثلة في تخفيض الأثر السلبي من استخدام وسائل أخرى بديلة للغاز ضارة بالبيئة والصحة العامة كالمازوت والسولار، وبالنسبة للمواطن المستهلك فيوفر الغاز مصدرًا أساسيًا للطاقة بتكلفة مناسبة شاملة قسطًا يصل إلى 60 جنيه شهريًا بدلًا من اسطوانة الغاز التي يتراوح سعرها بين 50 و 100 جنيه ويرتفع إلى 150 جنيهًا في أزمات الطلب عليها في بعض المحافظات

يقر أن التمويلات التي سيضخها البنك تضاعف معدل نمو محفظة قروض الغاز من ناحية والتجزئة التنموية من ناحية أخرى، حيث إن الاتفاقيات تستهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء في المناطق والمجمعات الصناعية القائمة بمحافظة البحيرة والمخطط إنشاؤها في خمس مدن بالمحافظة

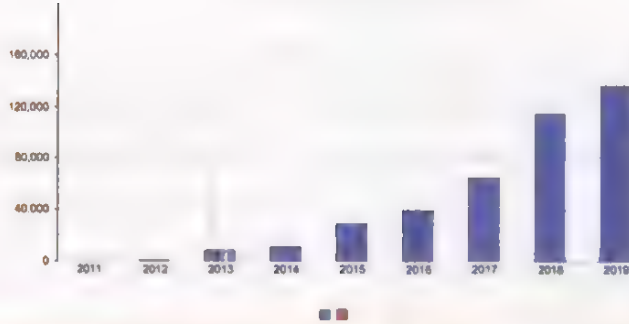
وحدة عام 2011 قفزت إلى 61 ألف وحدة في 2012 و 121 ألف وحدة في 2016 و 181 ألف وحدة في 2017 و 376 ألف وحدة حتى نهاية 2018

بلغت تمويلات البنك 100 ألف جنيه في عام 2011 ارتفعت إلى 2.3 مليون جنيه عام 2012 وتضاعفت على التوالي خلال السنوات: 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، حتى منتصف مارس 2019 لتصبح قيمتها على التوالي: 14.4، 18.9، 44.6، 61.7، 121.7، 300، 377 مليون جنيه

يحقق تمويل توصيل الغاز للمنازل والإسكان الاجتماعي أهميتين للدولة وللمواطن المستهلك، حيث يخفف العبء عن الموازنة العامة من خلال توفير النقد الأجنبي الموجه إلى استيراد غاز البوتاجاز، بالإضافة إلى الأهداف البيئية



تطور تمويل برنامج الغاز الطبيعي



يشير إلى أن تاريخ التجزئة التنموية داخل محفظة قروض وتسهيلات البنك استوعب طفرات الطلب، فقد كانت قيمتها 14 مليون جنيه عام 2011 وتوالت قفزاتها حتى بلغت 1.385 مليار جنيه حتى منتصف مارس 2019، فيما محفظة قروض وتسهيلات البنك زادت بقيمة 721 مليون جنيه خلال الفترة من يناير إلى منتصف مارس 2019 لتصبح 10.661 مليار جنيه بمعدل نمو 8.5% عن رصيدها البالغ 9.940 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2018

يعتقد نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي أن الغاز الطبيعي بوابة للشمول المالي، مستندا إلى عدد عملاء البنك الذين تم تمويل توصيل الغاز لوحداتهم 140 ألفا وهناك 10 آلاف عميل تحت الدراسة والتسديدات الشهرية من الغاز نحو 10 ملايين جنيه.

يعتقد أيضا أن البنوك قادرة على المشاركة بقوة في تنفيذ المشروع القومي لتوصيل الغاز الطبيعي، في هذا الاتجاه يضع بنك التنمية الصناعية جميع إمكانياته للتعاون مع كل شركات توصيل الغاز سواء للمنازل أو المصانع. يكشف عن أن المستفيد الأول من الاتفاقيات مع محافظة البحيرة والغرفة التجارية هي المشروعات الصغيرة

للصناعة أو لإحلال الواردات مع العناية بالمشروعات ذات الأفكار المبتكرة والمشروعات التي تستهدف التصدير، ويمكن تصنيف الشركات حديثة التأسيس العاملة في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة وفقا لتعليمات البنك المركزي الخاصة بشركات القطاع الصناعي. يختم بأن تمويل البنك ليس مقصورا على تمويل الغاز بل يتسع لتمويل رأس المال العامل للعمليات (مواد أولية، خامات وأوراق تجارية) بالإضافة إلى تمويل الآلات والمعدات المطلوبة للعملية الإنتاجية.

والمتوسطة في شكل دعم من خلال إدراجها ضمن برنامج التمويل تحت مبادرة البنك المركزي بسعر عائد 5%، مضيفا أن تطبيق المبادرة على المشروعات القائمة التي تتراوح إيراداتها من مليون جنيه حتى أقل من 50 مليون جنيه سنويا، وبالنسبة للمشروعات الجديدة التي يتراوح رأس مالها المدفوع من 50 ألف جنيه حتى 5 ملايين جنيه للمشروعات الصناعية وأقل من 3 ملايين جنيه للمشروعات غير الصناعية، كما تستهدف المبادرة الشركات والمنشآت الصناعية المنتجة للمكونات الوسيطة

عدد الوحدات وقيمة تمويلات الفترة بين 2011 - 2019

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المنصرف بالوحدة	501	1534	9626	12654	29775	40355	64977	86917	13700
المنصرف بالآلاف جنيه	0.1	2.3	14.4	18.9	44.6	61.7	121.7	193	377

تطور نسبة النمو في التمويل من 2011 حتى 2019

البيان	عدد القروض	نسبة النمو	بالمليون جنيه	نسبة النمو
30/9/2011	1020	0%	22.8	0%
31/12/2011	1800	76%	61.4	169%
31/12/2012	4000	292%	105.9	364%
31/12/2013	9700	851%	149.3	555%
31/12/2014	13000	1175%	195	755%
31/12/2015	26000	2449%	325	1325%
31/12/2016	35500	3380%	462	1926%
31/12/2017	51400	4939%	689	2922%
31/12/2018	112800	10959%	1261	5431%
17/3/2019	126900	12341%	1383	5966%



بعد تفعيل قرار مجلس
الإدارة فى مارس 2018

الزراعى المصرى يستحدث إدارة مركزية لطلبات تمويل الغاز الطبيعى للمنازل

شركة قناة السويس للتأمين. يبلغ عدد الوحدات تحت التوصيل والمبرم بشأنها عقود بين البنك والشركتين 452 ألفا من أصل 475 ألف وحدة بأجمالى قيمة عقود 667 مليون جنيه.

يبلغ الحد الأقصى لتمويل توصيل الغاز 9 آلاف جنيه موزعا على ست وحدات بسعر فائدة تم تعديله ليصبح 18% للمنازل و19% للمحلات التى تستخدم الغاز الطبيعى وسجلت نسبة عدم الانتظام فى السداد 2.8% توازى 400 ألف جنيه منسوبة الى اجمالى تمويل للوحدات المنفذة البالغ 35 مليون جنيه.

تقوم الشركة التى تنفذ توصيل الغاز الطبيعى للوحدة بتلقى طلبات العملاء على ان يقوم البنك بسداد مستحقات الشركة ويتضمن العقد بنودا بشأن العلاقة بين عميل توصيل الغاز والشركة المنفذة.

علم المحرر ان الهيئة الحالية لتمويل توصيل الغاز توضع فى الاعتبار التوسع الذى ينكشف من خلال التفاوض مع مجلس مدينة المنيا الجديدة لتوصيل الغاز لوحدات تلك المدينة من خلال الفرع الرئيسى للبنك الزراعى المصرى بمحافظة المنيا.

ومن نتائج اداء تمويل توصيل الغاز الطبيعى عبر البنك الزراعى المصرى والذي يصنف كتجزئة مصرفية جذب 2 مليون عميل حسابات جارية ومليون عميل تسهيل ائتماني.

ياتى تنفيذ البنية التكنولوجية فى اطار هيكلية واسعة لمنتج تمويل توصيل الغاز ضمنها قرار مجلس ادارة البنك الزراعى المصرى فى سبتمبر 2017 وتم تفعيله فى مارس 2018 ويقضى بإنشاء ادارة مركزية لتنفيذ طلبات تمويل توصيل الغاز الطبيعى بدلا من الآلية الحالية المنفذة عبر أربع أفرع رئيسية متخصصة فى تمويل الغاز الطبيعى وموزعة بواقع فرعين فى قنا وسوهاج وفرعين فى مطروح والقاهرة.

تراهن الادارة التنفيذية العليا للبنك الزراعى المصرى برئاسة السيد القصير من خلال الهيئة الجارية تنفيذها لتوصيل الغاز بمحفظه تعاقدات لتمويل الغاز الطبيعى لوحدات سكنية مع شركة "تاون جاس" الحكومية بعدد 275 ألف وحدة وشركة اخرى قطاع خاص نطاق اعمالها فى الفيوم وقنا وسوهاج بعدد 200 ألف وحدة بقيمة اجمالية 702 مليون جنيه مع الشركتين وهى تعاقدات مبرمة منذ 2015 حتى 2018 تمثل عامل قوة اضافيا لخبرة البنك فى تشغيل تمويل الغاز التى تبدأ منذ عام 2015 من خلال قطاع التسويق الزراعى وهو التشغيل الذى تم تنفيذ تمويل الغاز لعدد 23 ألف وحدة فى سوهاج وقنا والقاهرة بما قيمته 35 مليون جنيه مضافا اليها 45 جنيها مصاريف ادارية بواقع 1500 جنيه تكلفة التوصيل للوحدة و37 جنيه قيمة وثيقة تأمين لتغطية التعثر فى السداد بمقتضى اتفاقية مع

تخطط خلال 2019 الادارة التنفيذية للبنك الزراعى المصرى لالتهاء من البنية التكنولوجية برامج وتطبيقات تربط الفروع لتمويل توصيل الغاز الطبيعى للمنازل للفئات المحدودة والاسكان كمرحلة اولى فى اطار المشروع القومى لاجلال الغاز الطبيعى محل البوتاجاز للاستخدام المنزلى.

667 مليون جنيه عقود توصيل لـ 452 ألف وحدة تقتظر برامج وتطبيقات التشغيل

أكثر من 6 آلاف موظف وودائع المصريين .. وراء نتائج أعماله

«بنك رئيسي».. تصنيف قطر الوطني الأهلي في القروض المشتركة للبترول والغاز

◀ تمويل كل مشاريع توليد وتوزيع الكهرباء والطاقة بمصر

◀ القاهرة تستحوذ على 9.2 مليار جنيه والمؤسسات الصناعية 14.9 مليار جنيه

2.409 مليار جنيه والمؤسسات الخدمية 2.409 مليار جنيه.

وقبل نهاية 2018 دفع البنك برسالة قوية إلى السوق وعملائه من الشركات التي يرتبط معها البنك بروابط قوية سواء كانت شركات محلية كبيرة أو تابعة لشركات متعددة الجنسيات من خلال خدمة قطاع الشركات عبر تقديم منتجات مخصصة في مجال الأعمال المصرفية والاستشارات المالية وتمويل المشاريع والتجارة وإدارة النقد والعملات الأجنبية.

دفع البنك برسائلته من خلال بروتوكول تعاون وقعه مع هيئة قناة السويس بهدف دراسة المشاركة في تمويل المشروعات المزمع إنشاؤها في المنطقة الاقتصادية ذات الموقع الجغرافي الاقتصادي المتميز لقناة السويس، والعمل على جذب الاستثمارات إليها وتمويل المشروعات الكبرى بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، هو بروتوكول سينعكس أثره على قيمته ومعدل نمو محفظة القروض والتسهيلات المشتركة التي سيقود إدارتها وترتيبها البنك، بل سينعكس أثره على الحصة السوقية للبنك من القروض الكلية التي سجلت 7.84% نهاية سبتمبر 2018، ويرجع أن تكسر حاجز 10% قبل نهاية النصف الأول من 2019 في إطار انتهاز البنك سياسات ائتمانية آمنة، كما يرجع بالنسبة للحصة

من ناحية.. تدلل محفظة القروض والتسهيلات المشتركة على استمرار قيام البنك بدور فعال وحيوي في ترتيب قروض مشتركة ضخمة في السوق المصري ضمنها تمويل الاحتياجات القومية من البترول والغاز لحد أن التقرير السنوي للبنك عن أعماله خلال 2017 الذي يعد الأحدث يورد ما نصه قيام البنك بـ "تمويل كل المشاريع المتعلقة بمجال توليد وتوزيع الكهرباء والطاقة بمصر"

من ناحية أخرى.. تدلل محفظة القروض والتسهيلات المشتركة على الرسالة الضمنية للإدارة التنفيذية العليا التي يترأسها محمد الديب وهيئة موظفي البنك المصرية وقاعدتها 6100 موظف التي ترد بأن مخزون الودائع لدى البنك البالغ 207.3 مليار جنيه نهاية ديسمبر 2018 - شاملة أموالا تبلغ 94.582 يملكها وأودعها أفراد مع الثقة المستدامة بالإدارة التنفيذية العليا - يتم توظيفه في شرايين الاقتصاد القومي والمؤسسات الصناعية والخدمية.

حسب التوزيع الجغرافي لمحفظة القروض والتسهيلات المشتركة استحوذت القاهرة على 9.247 مليار جنيه من رصيد المحفظة نهاية 2018، والدلتا 3.739 مليار جنيه، ويظهر التوزيع القطاعي أن حصة المؤسسات الصناعية من القروض والتسهيلات المشتركة بلغت 14.968

تحليل: جمال فاضل

حافظ بنك قطر الوطني الأهلي على تصنيف «بنك رئيسي» في سوق القروض والتسهيلات المشتركة للمؤسسات الصناعية والخدمية والمشروعات القومية، كما تُظهر نتائج أعماله خلال آخر خمس سنوات، وكما تدلل محفظة تلك القروض والتسهيلات نهاية عام 2018، حيث بلغ رصيدها 21.027 مليار جنيه بمعدل نمو 20% يوازي زيادة قيمتها 3.518 مليار جنيه عن رصيد المحفظة ذاتها نهاية 2017 والبالغ 17.508 مليار جنيه وكان 14.571 مليار جنيه نهاية 2016.



◀ توقيع بروتوكول مع هيئة قناة السويس لدراسة المشاركة في تم

◀ 3.5 مليار جنيه زيادة بمعدل نمو 20% لقروض وتسهيلات مشتركة



محمد الديب

السوقية من الودائع - التي سجلت حتى
سبتمبر 2018 - أن تسجل 10% نهاية
سبتمبر 2019

في 2018 تواجد البنك بقوة ضمن تحالف
يضم 7 بنوك فاز بصفقة تدبير 23.4
مليار جنيه قرضا لصالح هيئة البترول
بواقع 10 مليارات جنيه لكل بنك وبشريحة
بالعملة تعادل 740 مليون دولار موزعة
على البنوك السبعة بهدف تمويل استيراد
شحنات بترولية لمقابلة الاحتياجات المحلية
بالإضافة إلى سداد جزء من مستحقات
الشركاء الأجانب.

يقود تحليل محفظة القروض والتسهيلات
المشتركة إلى أن التواصل المستمر
والوقوف جنباً إلى جنب مع عملائه من
الشركات كان إحدى نقاط القوة ليس فقط
في نمو محفظة قروض الشركات والمحافظة
على هذا النمو، بل أيضاً تحقيق نمو مستدام
مع مخاطر مقبولة، كما يدلل وضع العلاقات
بين البنك والشركات خلال العام ذاته
الملىء بالتحديات، هو العام الذي شهد دعم
البنك لمختلف القطاعات حيث قاد وشارك
في ترتيب قروض ضخمة لتمويل قطاعات
الطاقة والبنية التحتية ومواد البناء، فخلال
الربع الأخير من عام 2016 شارك البنك
في تمويل معظم شركات المحمول للحصول
على رخصة تشغيل الجيل الرابع.

أداء بعض عناصر التشغيل لبنك قطر خلال عامي 2017 - 2018				
العنصر	2018	2017	الزيادة	معدل النمو
الودائع	207.349.945	186.676.655	20.273.290	23%
ودائع الأفراد	94.582.833	81.324.912	13.257.921	16.30%
ودائع المؤسسات	112.767.112	105.351.743	7.415.369	7.03%
القروض والتسهيلات للعملاء (بالصافي)	138.249.357	113.015.038	25.234.319	22.3%
قروض وتسهيلات مشتركة	21.027.425	17.508.677	3.518.748	20%
قروض مباشرة	39.778.805	29.692.871	10.085.934	33.9%
اعتمادات مستندية استيراد	2.516.528	4.842.858	2.326.330 (انخفاض)	-48%
خطابات ضمان	39.879.063	40.288.788	409.725 (انخفاض)	-1.01%
اعتمادات مستندية تصدير	801.942	137.772	664.170	482%

ويل المشروعات المزمع إنشاؤها في المنطقة الاقتصادية

ة ضخها منفردا ورصيد محفظته 21 مليار جنيه



أحمد مصطفى

أحمد مصطفى رئيس قطاع
المخاطر بشركة مصر للتأمين:

الظروف الاقتصادية تحتم عدم توسع القطاع في تأمين مخاطر عدم السداد

المعايير الحالية تنظر للمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين على أنها مخاطر تتعلق بالائتمان فقط وتتركز كونها تتعرض أيضا لمخاطر أخرى لابد من التحوط تجاهها. وأوضح أن بعض الشركات ستواجه مشاكل في توفير أوضاعها مع متطلبات القانون ولكن سمعة السوق هي الأهم فالشركات التي تستطيع توفير أوضاعها طبقا لمتطلبات القانون الجديد ستكون لديها القدرة في الاكتتاب التأميني بملاحة مالية جيدة ومن لن تستطيع فيجب عليها أن تقلل من حجم المخاطر والاكتتابات الموجودة داخل محافظتها.

يشدد رئيس قطاع المخاطر بشركة مصر للتأمين على جدوى أن تكون هناك معايير دولية مطابقة للملاحة المالية في التأمين مثل معايير بازل 1 و2 و3 في القطاع المصرفي، مستندا إلى أن هناك علاقة تحكم الشركات والمخاطر التي تعمل فيها شركة التأمين وبين حجم رأس المال الخاص بكل شركة على حدة، وبعض هذه المعايير أصبحت مطبقة في بعض أسواق عربية مثل السوقين: الأردني، والسعودي، وبالتالي هناك أسواق تأمينية عديدة تعمل على تطوير تلك المعايير، والسوق المصري في احتياج شديد إلى تلك المعايير مع الأخذ في الاعتبار أن المخاطر لا تقتصر فقط على التأمين بل هناك مخاطر أخرى مؤثرة كمخاطر الاستثمار ومخاطر ائتمان والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر التشغيل، ومن ثم إذا استطاعت شركة التأمين تغطية كل هذه المخاطر برأسمالها فلها أن تعمل في السوق بحرية، لافتا إلى أن هيئة الرقابة المالية بما تملكه من كفاءات تعمل جاهدة في اتجاه تطبيق تلك المعايير في السوق المصري.

ويشدد مصطفى في حوار خاص على أن بعض فروع التغطيات مرتفعة المخاطر كالطيران والبتترول تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتكتتب فيها شركات التأمين، لافتا إلى أن المحافظة على حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة ومنهم العملاء والمساهمين والعاملون وجهات التصنيف أهم أهداف إدارة المخاطر، كما أن الظروف الاقتصادية تحتم عدم توسع القطاع في تأمين مخاطر عدم السداد.

وعن دور الشركات في تأمين مخاطر عدم السداد يوضح أن نشاط التأمين يعد صناعة عالمية مثل القطاع المصرفي، وشركات التأمين قادرة على تقديم أي تغطية تأمينية موجودة في السوق العالمي، وهي قدرة ليست قاصرة على شركة مصر للتأمين بل لدى جميع الشركات غير أن هناك فرقا بين الشركات في الإمكانات المادية وملاحتها المالية، فكلما زادت قدرة الشركات المالية زادت قدرتها على تقديم الخدمات المالية المتنوعة.

وقد ظهر واضحا في قانون التأمين الجديد، الذي غطي أمورا عدة تتعلق بالتشغيل من أهمها الملاحة المالية للشركات حيث إلزامها بمضاعفة رأسمالها ليصبح 150 مليوناً بدلا من 60 مليون جنيه، ورفع رأس المال للشركات التي تكتتب في فرعي البترول والطيران إلى 300 مليون جنيه، حيث أنها تواجه مخاطر مرتفعة جدا ما يحتم أن تتوافر لشركة التأمين القدرة والملاحة المالية لتحمل مثل هذه الأخطار.

يعتقد أن هيئة الرقابة المالية لديها الرغبة وهي تضع القانون أن تطور اللوائح الأولى لتطبيق معايير Solvency II في السوق المصرية دعما لذلك التوجه خاصة أن

حوار: على قناوى

كشف أحمد مصطفى، رئيس قطاع المخاطر بشركة مصر للتأمين، أن قانون التأمين الجديد إلزم الشركات برفع رأس مالها من 60 إلى 150 مليون جنيه، كما إلزم الشركات التي تعمل في فرعي البترول والطيران برفع رأسمالها إلى 300 مليون جنيه، كما أن شركات تأمينات الممتلكات يمكن أن توفر وثائق تأمين منخفضة الثمن قد لا تتعدى تكلفتها جنيها واحدا في اليوم ما يزيد مساحة الوعي التأميني كما يوسع قاعدة المتعاملين مع القطاع خلال الفترة المقبلة، مشيرا إلى أن الدخول في تغطيات كبيرة برأسمال منخفض يعرض الشركات للتعثّر المالي وأن الملاحة المالية لشركات التأمين تحدد بشكل كبير قدرتها على تقديم خدمات متنوعة للعملاء.





نشاركك أهلكم ونحني
ممتلكاتك

مصر للتأمين

مصر للتأمين

توفر التغطيات التأمينية للممتلكات والمسئوليات والمشاريع والعلاقات
(حريق - سطو - نقل - أجسام سفن - سيارات - طيران - بترول -
هندسي - حوادث متنوعة - حماية الأسرة ومسكنها - طبي)

call center 19114

www.misrins.com.eg

شركة تابعة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وحاصلة على ترخيص رقم (١) من الهيئة العامة للرقابة المالية

بنك التنمية الصناعية 70 عاماً في خدمة التنمية

تمويل

- الصناعة والمشاريع القومية
- المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- توصيل الغاز والمياه للمنازل
- التجزئة المصرفية والتمويل العقاري
- الائحة البذخارية بكافة أشكالها
- مع تقديم كافة الخدمات المصرفية